وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد ـــ المرحلة الثالثة

محاضرات في السياسات الدولية

اعداد

أ.م. د يسرى سالم نايف الجنابي

1445هـ

2024م

المبحث السادس : النظريات المفسرة للتجارة الدولية:

او لاً: نظرية الميزة المطلقة (ادم سمت)

ان ادم سمت كان يرى ان التجارة الدولية الحرة غير المقيدة افضل سياسة وذلك لان كل دولة سوف تتخصص بإنتاج نمط من السلع الأكثر ملائمة للإنتاج فيها ، لقد هاجم سمث مدرسة التجاريين على أساس ثلاث نقاط هي :-

- النقطة الأولى :- على أساس تعريف الثروة حيث يحاول سمث ان يبين ان السلع هي المقياس الحقيقي لثروة وليس الاكتناز من الذهب.
- النقطة الثانية :- هي مسألة بناء الدولة او الحكومة وقوتها وفي هذا المجال يعتقد سمث ان تدخل الحكومة في الاقتصاد قد يكون مؤذياً للتنمية الاقتصادية في حين نرى التجاريين أصروا على تدخل الدولة .
- اما الثالثة :- فهي ان سمث انتقد التجاريين لأنهم لم يعتزموا على حقيقة مهمة وهي ان محاولة الحكومة على الحصول على تراكم الذهب والكنز ستكون محاولة قاتلة وذلك من خلال ان الدولة في المدى الطويل لا يمكنها ان تحافظ على التدفق المرغوب من النقود والذهب .

WPS Office

وبذلك يرى سمث ان حرية التجارة تمكن كل دولة من زيادة ثروتها وذلك من خلال التخصص وتقييم العمل الدولي وابسط مثال هو ليس من المجدي ان رب الاسرة يحاول ان يضع في بيته سلعة تكلف اكثر مما لو اشترى هذه السلع من الخارج وهكذا بالنسبة لجميع المستويات وكذلك جميع الدول .

وطبقاً لآراء ادم سمث يمكن لدولتين ان تزيد انتاجها المشترك اذا تخصصت كل منهما في انتاج السلع اي تكون فيها اكثر كفاءة وسوف تكون كلا الدولتين في حال افضل حال من حيث السلع المتاحة للاستهلاك عند المتاجرة .

فيمكن توضيح افتراض سمث من خلال المثال الافتراضي التالي: نفترض ان هناك جزيرتين هما (بالي وهالي) ، فقبل التجارة فيما بينهما كانت كل منها تنتج وتستهلك سلعتين هما : السمك وجوز الهند وباستعارة احد الفروض للتحليل الكلاسيكي سوف نفترض ان عنصر الانتاج الوحيد في الجزيرتين هو العمل لإنتاج السمك والجوز.

دعنا نفترض الآن ان بالي يمكنها انتاج (6) وحدات من الجوز لكل ساعة عمل و(2) سمكة لكل ساعة عمل ، بينما هالي يمكنها انتاج (4) وحدات من الجوز لكل ساعة عمل(3)سمكة لكل ساعة ، وبوضوح يمكن لبالي ان تنتج كمية من جوز الهند اكبر من انتاج جزيرة هالي (6 اكبر من 4) وبالعكس يمكن لهالي انتاج كمية من السمك لكل ساعة عمل اكبر من بالي(3اكبر من 2) وفي هذا الوضع يمكن القول بان بالي تحرز ميزة المطلق في إنتاج جوز الهند لأن بإمكانها ان تنتج كمية اكبر مما تنتجه هالي بالنسبة لكل ساعة عمل وكذلك فان لهالي ميزة مطلقة في إنتاج السمك لانها تنتج اكبر مما تنتجه بالي بالنسبة لكل ساعة عمل ، وبذلك سوف تتخصص بالي بإنتاج الجوز ، وتتخصص هالي بإنتاج السمك بعد قيام التجارة بينهما .

ثانياً:- نظرية الميزة المقارنة او التكاليف المقارنة (الميزة بالنسبة ((ريكاردو)))

لم يكن دور ريكاردو مقتنعاً بتحليل ادم سمث في التجارة الدولية فعمل على تطوير فكرة او مبدأ او الميزة المقارنة او الكلف المقارنة عام 1817 ليوضح انه حتى الدول الأقل كفاءة والأعلى كلفة في الإنتاج في العالم يمكنها ان تستفيد من قيام التجارة . ان جوهر نظرية الميزة المقارنة هو بدلاً من النظر الى التكاليف المطلقة للمنسوجات بحيث تنظر الى كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من

احد المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع ، مثلاً لإنتاج وحدات إضافية من الحنطة على الدولة ان تعيد ترتيب الموارد ومن ضمنها الأرض والعمل وفي عملها هذا يجب ان تتخلى عن فرصة الإنتاج بعض وحدات الذرة مثلاً او بعض الوحدات من سلع مصنعة . وضمن ظروف التجارة الحرة سوف يتخصص اي بلد في إنتاج وتصدير السلع التي يستطيع إنتاجها مع عظم ميزة نسبية او مقارنة بمعنى السلع التي تكون تكاليف إنتاجها منخفضة مقارنة مع بقية الدول والبلدان الأخرى .

وسوف يستورد السلع التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية او مقارنة بمعنى ان السلع التي لا يستطيع إنتاجها الا من خلال تكاليف عالية ، ونتيجة لذلك ان التجارة الدولية تقوم اذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول ، وقد افترض ريكاردو عدة افتراضات كانت حجر الزواية لنظريته هي :-

1. وجود بلدين وسلعتين.
2. العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد .
3. يخضع الإنتاج الى ثبات عوائد الحجم
4. لا وجود لتكاليف نقل .
5. ان عامل الجهد يجب ان يكون متحركاً داخل البلد فقط .
6. وجود عنصر المنافسة التامة
7. التجارة الحرة لا تؤثر على الدخل النسبي للشعوب .
8. لا تستعمل النقود في التبادل وإنما المقايضة.
9. اقتصاد ثابت فلا وجود للتطور التكنولوجي .

ولتوضيح ذلك نأخذ مثالاً عدديا ونفترض وجود دولتين هما مصر وسوريا تنتجان سلعتين هما القطن والقمح وان كلفة الإنتاج لكل وحدة مقدرة بساعات العمل وكما يأتي :

الدولة	القطن	القمح
مصر	**20**	**30**
سوريا	**50**	**40**

ومن خلال بيانات الإنتاج أعلاه نرى ان مصر تنتج السلعتين بتكاليف مطلقة اقل من تكلفة إنتاجها في سوريا الا انا التكلفة النسبية لإنتاج القطن في مصر اقل من التكلفة النسبية

لإنتاج القمح ، ومن خلال هذا هل يمكن ان نقول بان التجارة سوف تقف وتتخصص مصر في إنتاج السلعتين ؟ ومن خلال التحليل السابق تستطيع الإجابة ونقول ان التكاليف النسبية لإنتاج القطن في مصر هي اقل من تكاليف لإنتاج القمح فان من مصلحة مصر ان تتخصص في إنتاج القطن وكذلك بالنسبة لسوريا فان التكاليف النسبية لإنتاج القمح اقل من تكاليف إنتاج القطن فان من مصلحتها التوجه الى إنتاج القمح واستيراد القطن من مصر ، وان مصر سوف تستورد القمح من سوريا وهكذا .

ثالثاً:- نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت مل)

من المثال السابق وما جاء به ريكاردو في نظريته المنفعة النسبية أوضح مل أن التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين هذين الحدين ، الا ان ريكاردو لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل بما ينطوي على عجز نظريته ، كما ان ريكاردو لم يبين القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين البلدين على الرغم من لهذه الناحية أهمية كبرى .

لذلك وجه (مل) اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي وانتهى الى نتائج مهمة اذ بين (مل) ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الأخرى .

ويبين ان من بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحد الأدنى والأقصى يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الاستيرادات ، وبما ان صادرات البلد هي استيرادات آخر واستيراداته هي صادرات بلد آخر فان معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد وان يكون هو المعدل نفسه الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات واستيرادات البلد الآخر . وركز (مل) على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين بدلاً من التركيز على التكاليف النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول فيما جاء به (جون) ما يأتي :-

1. ان القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على سلعة الدولة الثانية يتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على سلعة الدولة الأولى .

WPS Office

2. ان المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن ان تقسم بينهما بنسب عديدة وبعبارة أخرى فان معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتيهما .
3. سوف يعتمد موقع التبادل على أمرين هما الطلب المتبادل بين الدولتين وكذلك مرونة الطلب بينهما .
4. ان لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية حيث سيؤدي وجود نفقات النقل الى أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعاً في الدولة الثانية عنه في الأولى وبالعكس ، وبذلك تضطر الدولة إنتاج السلع داخل حدودها بسبب تكاليف النقل.

رابعاً :- نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر).

حاول هابرلر إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخلياً عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدماً فكرة تكلفة الإحلال او كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة التي مضمونها ان تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها،ولكنها تتكون من السلع الأخرى جميعها التي يمكن للمجتمع ان ينتجها بالموارد المستخدمة نفسها في إنتاج هذه السلعة من دون غيرها .

وطبقاً لهذه النظرية ان كلف السلع هي مقدار السلعة الثانية التي يجب ان يضحي بها لتوفير الموارد اللازمة لإنتاج وحدات إضافية من السلعة الأولى . فإذا كانت الموارد المتاحة (عناصر الإنتاج) في اقتصاد معين يمكن استخدامها في إنتاج القطن والقمح فان تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح تقاس بعدد الوحدات التي تم التخلي عنها من القطن عند زيادة القمح بوحدة واحدة . لذلك سيكون بإمكاننا القول ان التخصص الدولي يحدث استناداً الى متضمنات نظرية الفرصة ، فالنقطة الأساسية في هذا المجال هي عند صياغة الميزة النسبية بصيغة تكاليف الفرصة البديلة التي تعكس ما يتم التخلي عنه في إنتاج إحدى السلع من اجل الحصول على سلع أخرى، فان التخصص والتبادل يؤديان الى زيادة الإنتاج المحتمل من كل السلع وهذا ما يجعل نظرية تكاليف الفرصة متفوقة على نظرية ريكاردو في الميزة النسبية .

WPS Office

خامساً :- نظرية كثافة عناصر الإنتاج (هكشر – اولين)

لقد أوضحنا في التحليل السابق بان نمط التجارة يعتمد على تكاليف الفرصة البديلة قبل بدء التجارة، ان الدولة التي تحوز على تكاليف فرصة بديلة منخفضة في إنتاج سلعة معينة سوف تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة وتصديرها في ظل حرية التجارة. ولكننا لم نقم بتعيين نوع العوامل التي تجددها اذا كانت الدولة لديها ميزة تكاليفية في إنتاج سلعة معينة وفي بداية القرن الماضي قدم الاقتصاديان السويديان (ايلي هكشر و بيرتل اولين) نظرية لشرح السبب في ان الدول المختلفة يكون لديها ميزة تكاليفية في انتاج السلع المختلفة .وذلك فان (هكشر – اولين) قاما بتوسيع التحليل السابق بطريقة جوهرية بتزويدنا ببصيرة نامية الى الدور الذي تلعبه ظروف وعوامل الإنتاج في تحديد الميزة النسبية وأنماط التجارة . و تنص النظرية على انه اذا كانت تفضيلات الاستهلاك متماثلة في الدولتين فان تكاليف الإنتاج النسبية سوف تتحدد عن طريق ما تزخر به الطبيعة نسبياً من عناصر الإنتاج مقترنة بالكثافة النسبية لهذه العناصر .

وان من اهم مسألتين لتلخيص النظرية هما .

1. ان سبب قيام التجارة الدولية يعود الى الفوراق في وفرة عناصر الإنتاج بين الدول .
2. ان تأثير التجارة الدولية يميل إلى جعل عناصر الإنتاج متساوية بين الدول .

ومن خلال النظر إلى واقع البلدين نرى ان البلدان المختلفة تختلف من حيث وفرة عناصر الإنتاج فهناك بلدان يتوفر لديها عنصر رأس المال ولكنها تفتقر الى وجود العمالة او تفتقر الى وجود الارض مثلاً وهكذا. فان البلد الذي يتوفر فيه احد عناصر الإنتاج بكثافة فان إنتاجه سوف يقتصر على السلع المعتمدة على هذا العنصر ونأخذ مثالاً على ذلك :

نفترض دولتين هما المانيا ومصر ينتجان سلعتين هما الحاسبات والقطن وان الحاسبات سلعة كثيفة راس المال وان القطن سلعة كثيفة العمل. وان المانيا لديها وفرة نسبية راس المال بينما مصر لديها وفرة نسبية في العمل .وبذلك فان نسبة راس المال تكون اكبر في المانيا مما عليه في مصر . وفي حالة توفر العمل بالعكس . وكما علمنا ان انتاج الحاسبات يتطلب فية اكبر راس

WPS Office

من المال . وبسبب الوفرة النسبية لرأس المال في ألمانيا وندرته في مصر فان رأس المال سيكون رخيصاً نسبياً في ألمانيا عنه في مصر . ولان العمالة تعتبر وفرة نسبياً في مصر ونادره نسبيا في المانيا فإنها ستكون رخيصة في مصر منها في ألمانيا . وبما ان رأس المال يعتبر رخيصاً في ألمانيا فان ألمانيا سيكون لديها ميزة تكاليفية في إنتاج الحاسبات ، وبالمثل يعتبر العمل رخيصا نسبياً في مصر لذلك سوف يكون لديها ميزة تكاليفية في إنتاج القطن وهي السلعة التي تحتاج عمالة أكثر.وبسبب ذلك فعند بدء التجارة تتخصص المانيا في إنتاج وتصدير الحاسبات أما مصر تتخصص بإنتاج وتصدير القطن . وان خلاصة النظرية يمكن تلخيصها بما يلي : في عالم يتكون من دولتين وسلعتين ستتخصص الدولة بإنتاج وتصدير السلعة التي تستخدم بكثافة عنصر الإنتاج الوفير في تلك الدولة .

تناقض ليونتيف

أن كل المحاولات التي جاءت لتأكد من صحة تفسير هكشر_ اولين في التجارة الدولية ولم تحتل اي مكانة لأنها كانت محاولات جزئية حتى نشر ليونتيف نتائجه المستمدة من دراسة الاقتصاد الأمريكي ، في ضوء نظرية نسب عناصر الإنتاج، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة وفيرة رأس المال، وبالتالي ينبغي أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال، واستيراد السلع كثيفة العمل. إلا ان الاقتصادي الأمريكي ليونتيف قد لاحظ في دراسة هيكل الصادرات والواردات الأمريكي ارتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات الأمريكية ، وارتفاع الكثافة العمالية

WPS Office

في الصادرات الأمريكية، وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هكشر-اولين وقد عرف هذا

باسم لغز ليونتيف..

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف السابقة، وفيما يلي نستعرض بعض من هذه التفسيرات كتحليل موجز لنظريته:

فعالية عنصر العمل وكفاءته:

حاول ليونتيف نفسه تفسير التناقض استنادا إلى أن كفاءة وإنتاجيه العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجيه العامل الأجنبى بمقدار ثلاثة أمثال فربما تكون الولايات المتحدة دولة وفيرة العمل, أي إذا قمنا بمضاعفة القوة العاملة الأمريكية بثلاثة أمثالها، ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه بمقدار رأس المال المتاح لأمريكا.

ومن الصعوبة بمكان قبول هذا التبرير، حقا تشير نتائج الدراسات الإحصائية إلى ارتفاع كفاءة العامل الامريكى من غيره ولكن بنسب تتراوح بين 20-25% وليس 300%، ولماذا لا تقوم أيضا بمضاعفة رأس المال الامريكى بنفس المضاعف (ثلاثة أمثال)، حيث تشير الدراسات أيضا على ارتفاع كفاءة رأس المال الامريكى عن نظيره الاجنبى، وبالتالي لن تتأثر الوفرة النسبية في الولايات المتحدة ويظل اللغز موجودا.

ب- تحيز الطلب :

في ضوء هبات عوامل الإنتاج، تتواجد ميزة نسبية لكل دولة في إنتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الأوفر بكثافة، وبالتالي تتخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع. ولكن ظروف الطلب قد تغير مسار الأمور. فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل استهلاك المزيد والمزيد من السلع كثيفة رأس المال فانه لا يبقي فائض للتصدير، ولذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة، ويطلق على هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب. وبذلك يمكن تفسير المعضلة على أساس رغبة الولايات المتحدة في استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، مما يقودها إلى استيرادها من باقي العالم بالرغم من امتلاكها الكثير من رأس المال بالنسبة لكل عامل.

انعكاس كثافة العوامل :

يشير انعكاس كثافة عوامل الإنتاج إلى الموقف الذي تكون فيه سلعة معينة كثيفة العمل في دولة وفيرة العمل، وتكون سلعة كثيفة رأس المال في دولة وفيرة راس المال، ويتوقف الأمر على درجة أو سهولة إحلال عنصر انتاجى محل أخر في الإنتاج. وعندما ينخفض السعر النسبي لعنصر انتاجى معين، يتم استخدام هذا العنصر الإنتاجي بكثافة أعلى مما كانت عليه، وبالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال أو العكس.

وكانت أول دراسة تطبيقية في هذا الخصوص هي التي قام بها منحاس **Minhas** عام 1962. وقد انتهى إلى إمكانية حدوث انعكاس في كثافة العوامل إلا أن ليونتيف قام في عام 1964 بتفنيد دراسة منحاس، وأشار إلى انه بتصحيح احد المصادر الهامة للتحيز في دراسة منحاس تنخفض إمكانية حدوث الانعكاس ، حيث يرى ليونتيف ان العمل في **USA** يتميز بكفاءة عالية أعلى بثلاث مرات أو أكثر من غيره ويتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وهو مالا يتعارض مع النتائج التطبيقية التي وصل إليها .

هيكل الحماية:

يقصد بهيكل الحماية، مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة.

WPS Office

وقد حاول تريفز **Travis** في دراسته عام 1971 تفسير لغز ليونتيف من خلال سياسة التعريفة الجمركية الأمريكية، والتي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل. فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية، ومن ثم لم تتحيز السياسة التجارية الأمريكية ضدها، الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل. كما أن الواردات الأمريكية في دراسته ليونتيف كانت في معظمها نفط خام ولب الورق ونحاس ورصاص خام...الخ والسبب في استيرادها ببساطة هو عدم استطاعة أمريكا إنتاجها. وتتصف هذه المنتجات بأنها أكثر كثافة رأسمالية من كثير من المنتجات الأخرى.

رأس المال البشرى:

ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الاستثمار في رأس المال البشرى **human capital** كتفسير لتدفقات التجارة من ناحية، وكتبرير للغز ليونتيف من ناحية أخرى. فالدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال العيني في شكل عدد

وآلات وإنشاءات ومخزون وغير ذلك ولكن أيضا بالإنفاق على التعليم والتدريب، اى الاستثمار في البشر

ويترتب على هذا الاستثمار الأخير ارتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين، وقدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من العمالة العادية إنتاجه من سلع عالية التعقيد، فالعامل في مصانع الطائرات والأقمار الصناعية والالكترونات يحتاج إلى تعليم وتدريب ورعاية صحية ونفسية تختلف عن العامل في مصنع للأحذية أو المنسوجات أو الأثاث.

و عليه يمكن تقسيم عنصر العمل إلى مجموعتين متمايزتين بحسب مستوى المهارة والتدريب, فالمجموعة الأولى تضم العمل بالمفهوم التقليدي أو العمل غير الماهر. وتضم المجموعة الثانية العمل الماهر (أو رأس المال البشرى)، وبالتالي يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات باعتبارها كثيفة المهارة.

ومن الطبيعي أن يحصل العمل الماهر على أجور أعلى كثيرا مما يحصل عليه العمل غير الماهر، بحيث يمكن اعتبار نسبة كبيرة من اجمالى الأجر على أنها عائد على رأس المال البشرى أكثر من كونها مدفوعات نظير خدمات العمل العادية.

اثر البحوث والتطوير:

ويرتبط هذا التفسير إلى حد كبير بالنقطة السابقة المتعلقة برأس المال البشرى، حيث يتم الربط بين الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير **R&D** وكفاءة أداء الصادرات.

ولقد أشار كل من جروبل **Gruber**، وكيسنيج **Keesing** إلى وجود نوع رأسمال المعرفة **knowledge** تنتج عن البحوث والتطوير، ويؤدى ذلك إلى زيادة في قيمة الإنتاج المشتق من مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية. ولذلك نستطيع أن نلحظ دور رأس مال المعرفة ورأس المال البشرى في تحديد نمط التجارة الأمريكية وهى أمور لم يأخذها ليونتيف في دراساته.

ويرتبط بذلك أيضا، ما يترتب على توسع أنشطة البحوث والتطوير من فجوة تكنولوجية، تجعل الدولة تتمتع بميزة نسبية مؤقتة في السلعة المعنية خلال المرحلة الأولي في دورة حياة السلعة.

ومن أهم الانتقادات لتفسير الليونتيف هي :

1-ليس من الضروري ان تقوم الدولة لتصدير السلعة التي تستخدم العنصر المتوافر بها بكثرة اذا كان الطلب في السوق الداخلي يتجه بدرجة اكبر الى هذا النوع من السلع.

2-نظرا لأن نتائج الليونتيف مستمدة من دراسة المستخدم المنتج التي وضعها للأقتصاد الأمريكي فأن تعريفه لعناصر الأنتاج لم يكن دقيقا بالمعنى الذي يقصد في نموذج هكشر اولين.

3-هنك امر مهم لايمكن تجاوزه هو ان التجارة الخارجية الأمريكية تقوم في جزء منها على استيراد البضائع من شركات امريكية موجودة في الخارج .

المبحث السابع : أسواق وأسعار الصرف

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في النظم النقدية المتبعة في هذه التجارة, فالتجارة الداخلية تخضع لنظام نقدي واحد هو العملة الوطنية للدولة.

اما في التجارة الدولية فهناك نقود ونظم حرف مختلفة, نتيجة عدم وجود وحده نقدية مشتركة على الصعيد العالمي, وقد لا يقبل التعامل داخل كل دولة الا بعملتها الوطنية لكي تجري المتاجرة معها.

ومن هذا المنطلق يجب على كافة المصدرين على اختلاف أنواع السلع التي يتعاملون بها, والذين يبيعون سلعا في الخارج ان يحولوا العملات المقبوضة نظير صادراتهم السلعية الى العملة المحلية, كما يجب في الوقت نفسه على المستوردين الذين يشترون سلعا من الأسواق الدولية ان يقوموا بتحويل العملة الوطنية الى عملة أجنبية ليحصلوا على قيمة مستورداتهم.

ان

جميع هذه العمليات السابقة تتم في سوق يسمى(سوق الصرف الأجنبي) وان هذا السوق يختصر ببيع وشراء العملات المختلفة ,وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذا السوق في تسهيل تبادل العملات الأجنبية بين الأسواق الدولية, ومن خلال إتباع نظام أسعار الصرف.

اولا: مفهوم سوق وسعر الصرف الاجنبي :

دارت نقاشات موسعة بين المعنين في شؤن النظرية النقدية على وضع مفهوم محدد لسعر الصرف, وتعددت مفاهيم سعر الصرف , وكما ياتي :

1- مفهوم سعر الصرف الاجنبي :

ان قيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الاموال بي هذه الدول اظهر الحاجة الى عملة دولية اخرى غير العملة المحلية, وهذا يتطلب ايجاد علاقة مشتركة بين هاتين العملتين, وهنا فان سعر الصرف الاجنبي يعرف :

هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية او عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

ويعرف ايضا: هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الجنبية, اي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية بالعملة الاجنبية.

فمثلا: ان عدد الدولارات اللازمة للحصول على جنيه استرليني واحد هو(1,5) دولار اي ان ((1 جنيه =1,5 دولار) او (1 دولار=0,666 جنيه

لذا فإن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة البلد(آ) التي تعادل وحدة واحدة من عملة (ب)

أو هو : السعر الذي يمكن ان تباع به العملة الوطنية او تشتري به العملة في السوق الدولية الحرة ويحدد بقوى، لذا فان سعر الصرف هو :

1- ادارة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال (سوق السلع والخدمات , وسوق الاصول المالية وغير المالية وسوق العمل)
2- تخصيص الموارد ودعم القدرة التنافسية من خلال رفع او خفض سعر الصرف
3- توزيع الدخل حيث يرتبط ويؤثر على دخول اصحاب رؤس الاموال وتنخفض او ترتفع دخول العمال او بارتفاع او انخفاض سعر الصرف .

مفهوم و عناصر سوق الصرف :-

- مفهوم سوق الصرف :

1- هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الاجنبية بين دولتين او اكثر .

2- هو السوق الذي يقوم فيه الافراد والمؤسسات والبنوك بيع وشراء العملات الاجنبية او هو مجموع عرض وطلب العملات الاجنبية .

3- بأنه تلك العملية التي يتم بمقتضاها يتم الحصول في دولة ما على وسائل لتسوية المدفوعات في البلد الاخر .

- وهناك عناصر أساسية ثلاث يتكون منها سوق الصرف الأجنبي وهي:

1 .المصارف ، وهي المؤسسات النقدية التي تقوم بوظيفة قبول الودائع ومنح القروض للوحدات الاقتصادية المختلفة .
2 .البورصات ، وهي المكان الذي تمارس فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية .
3 .السماسرة ، وهم الأشخاص الذين يتعاطون بيع وشراء العملات الأجنبية .

WPS Office

هناك تقسيمات لأنواع الصرف منها:

1- الصرف العاجل :- يعني التسليم في الحال كما في الحديث النبوي الشريف (يدآ بيد وهاء بهاء)

2- الصرف الآجل :- حيث يؤمن المشتغلون في التجارة ضد المخاطر الكبيرة التي يتعرضون لها نتيجة تقلبات أسعار الصرف ، ويتحدد سعر الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي بتفاعل قوى العرض الاجل مع الطلب الآجل من العملات الاجنبية

.

عملية التغطية :

1- عملية التغطية :- هو عملية شراء مبلغ العقد عاجلاً او آجلاً مقابل ضمانة مالية سواء كان العقد شفهياً او تحريراً .

2- عمليات المضاربة :- هو عملية شراء او بيع العملات لغرض الاستفادة من فرق السعر الاجل يوم التعاقد والسعر الحاضر يوم الاستحقاق وتتحمل عنصر المجازفة .

3- المرابحة : وهو تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الاسعار الخاصة لعملة معينة في سوقنا او اكثر في وقت واحد او تحقيق الربح عن طريق شراء العملة في السوق التي يكون فيها سعر منخفض وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعاً بقصد تحقيق ربح من السوقين كليهما .

. 4الائتمان :- وهو عملية ضمان بنكية للفترة الزمنية اللازمة منذ انطلاق البضاعة وحتى وصولها للمستهلك الثاني (ترانزيت) ولمدة ثلاث اشهر حسب اتفاقية غرفة التجارة قابلة للزياده باتفاق الطرفين ،

أو هي عملية يقوم المصرف بمقتضاها بتقديم ضمان مالي للمصدر او لصاحب البضاعة مقابل حصولة على ايداع نقدي من قبل المستورد ويكون الاتمان المصرفي على شكل صكوك او اوراق نقدية مالية او خطاب ضمان او تعهد نقدي باي شكل من اشكال التعهدات

العوامل المؤثره في سعر الصرف :

أ - من حيث موضوعية العوامل تقسم الى:

1- عوامل موضوعية:- تتمثل بارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية الذي يؤدي بدورة الى انخفاض قيمة النقد المحلي وتراجع اسعار السلع المصدرة والازمات السياسية وما يرافقها من مشاكل .

2- عوامل ذاتية تتمثل في :

1- الاصدار النقدي

2- الانفاق
3- معدل التضخم
4- العجز بالميزان التجاري وميزان المدفوعات
5- الديون الخارجية وحزمة الديون
6- اسعار الفائدة في الداخل والخارج
7- حركة العمال ورؤس الاموال
8- التحويلات الخارجية .

ب - من حيث الفترة الزمنية تنقسم الى:

1- عوامل قصيرة الاجل :- كتدخل الدول عن طريق البنوك المركزية كبائعة او مشترية العملات الاجنبية والعوامل الفنية وتوقعات باسعار الصرف .
2- عوامل متوسطة الاجل ومنها :
آ . معدلات التضخم

ب . وضع حالة ميزان المدفوعات

ج . سعر الفائدة

د . عجز الموازنة

هـ . الاصدار النقدي

3- عوامل طويلة الاجل ومنها :
آ . انتاجية العمل بالبلد

ب . نمو الناتج والدخل

ج . وزن الدولة في التجارة الدولية

WPS Office

ثالثاً : الاختلافات بين سوق الصرف الاجنبي والأسواق الاخرى :

سوق الصرف الأجنبي	الأسواق الأخرى
1 . أقرب سوق للمنافسة التامة	1 . يتضمن أسواق مختلفة
2 . يكون بين سلعتين أو أكثر هي النقود	2 . بين سلعتين أحدهما النقود

أي عملات أجنبية مقابل عملات وطنية

3 . سعر الصرف هو وحدة قياس بالعملة المحلية 3 . سعر الصرف بالعملة المتبادل بها سواء

مقابل العملة الأجنبية كانت وطنية أم أجنبية

4 . ليست سوقاً منظمة 4 . السوق المالية أو البضائع هي سوق منظمة

5 . لايقتصر على بلد واحد بل يتكون من عدد من 5 . تقتصر على بلد واحد أو جزء منه البنوك تستبدل العملات بها أو بالواسطة

6 . ليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون 6 . فيه مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون

ثالثا: تحديد سعر الصرف من خلال العرض والطلب:

كل عملية تبادل للسلع والخدمات لابد من ان ينتج خلالها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة, ومن نتائج تبادل العملات بين الدول سوف يتحدد سعر الصرف, وان السعر سوف يتحدد بتفاعل العرض والطلب على العملة.

ويمكن معرفة العرض والطلب على الدنانير العراقية مثلا ياتي من جانبين:

الجانب الاول: عرض العملة المحلية الدينار العراقي مثلا, في سوق الصرف ياتي من خلال حاجة العراقيين الى السلع المستوردة من الخارج(الولايات المتحدة مثلا) وهذا يستلزم طلبا على الدولارات الامريكية لذلك فان عرض الدينار يتلاءم مع الطلب على الدولار.

الجانب الثاني: الطلب على العملة المحلية (الدينار) فيظهر من خلال حاجة الاجانب (الامريكيين مثلا) للدفع ازاء السلع العراقية ولذلك يقوم هؤلاء الامريكيون بتحويل الدولارات الى دنانير عراقية, لذلك يقوم فان الطلب على الدينار يتلاءم مع عرض الدولار.

الطلب والعرض على العملات :

WPS Office

ان الطلب على النقد الاجنبي هو عكس للفقرات المدينة في ميزان المدفوعات اي ما يجب تأديته من مدفوعات الى العالم الخارجي ومن خلال ذلك يمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي(العرض الكلي للعملة الوطنية) على الوجه الآتي :

1- استيراد السلع او الاستيرادات المنظورة
2- التحويلات من جانب واحد الى الخارج
3- استيراد الخدمات او الاستيرادات غير المنظورة
4- صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل
5- استيراد الذهب لأغراض نقدية

ان عرض النقد يأتي من الفقرات الدائنة في ميزان المدفوعات, اي ان العملات التي تؤدي الى استلام المقبوضات النقدية من الخارج, ويمكن حصر مصادر العرض الكلي للصرف الأجنبي (الطلب الكلي للعملة الوطنية) وتكون على الوجه الآتي :

1- الصادرات السلعية او الصادرات المنظورة
2- الصادرات الخدمية او الصادرات غير المنظورة
3- استيرادات رؤوس الاموال قصيرة الاجل وطويلة الاجل
4- التحويلات من جانب واحد للدخل
5- صادرات الذهب للأغراض النقدية

ان زيادة الطلب على النقود وعرض النقود يأتي من نوعين :

النوع الاول : من العوامل التي تزيد من الطلب على عملة البلد وبالتالي يؤدي (بفرض ثبات العوامل الأخرى) الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية فكلما زادت الصادرات والتحويلات الى الداخل كلما ارتفعت قيمة العملة .

ولنأخذ مثال على ذلك فاليابان تستورد النفط العراقي لذلك عليها ان تسدد قيمة النفط بالدينار العراقي, فيزداد طلبها على الدينار العراقي.

النوع الثاني : من العوامل يزيد من عرض عملة البلد وبالتالي يؤدي (بفرض ثبات العوامل الأخرى) الى انخفاض قيمة العملة, فكلما زادت الاستيرادات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال للخارج كلما أدى الى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قيمة العملة .

رابعا : سعر الصرف في النظم النقدية المختلفة :

1-النظام النقدي الدولي :

WPS Office

يتضمن مفهوم النظام النقدي الدولي مجموع الادوات والقوانين والقواعد واساليب التعامل مع المدفوعات الدولية الخاصة منها ما يتعلق بالتسوية النهائية للديون. ويتميز النظام النقدي المحلي عن النظام النقدي الدولي بميزتين :

الاولى : وجود تحويلات في الاموال بين البنوك المركزية والمصارف المحلية الاخرى وانتقال هذه الاموال من خلال نشاطات تقوم بها المصارف التجارية, كمعاملات ائتمانية وتجري مثل هذه التحويلات على المستوى الدولي, مع اعطاء اهمية اكبر احيانا للتحويلات بين البنوك المركزية.

الثانية : فهي ان تقوم الحكومة في النظام النقدي بتسمية موجود معين نقدا قانونيا, بمعنى قبول قانونيا في تسوية الدين اما على المستوى الدولي فلم يكن هناك ابدا مثل هذا النقد القانوني اي النقد بموجب القانون .

نلاحظ ان النظام النقدي الدولي هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات كما يعمل على توزيع منافع التجارة الخارجية بين الدول بعدالة.

2-سعر الصرف في ظل نظام اسعار الصرف الثابتة

(قاعدة الذهب):

بمعنى ان النظام النقدي يقاس بالذهب وان كل دولة حددت مقدار عملتها بوزن وعيار من الذهب.

وتقوم هذه القاعدة على الشروط التالية:

1- حرية تصدير واستيراد الذهب
2- تحديد قيمة العملة الوطنية بمقدار وزن معين من الذهب
3- قابلية التحويل بين الذهب والأنواع الأخرى من النقود سواء كانت معدنية او ورقية عند السعر المحدد لها
4- التزام الحكومة ببيع وشراء الذهب عند السعر المحدد للوحدة النقدية

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في ظل قاعدة الذهب على أساس ما تحتويه العملة الوطنية من كمية من الذهب الخالص مقابل كمية الذهب الذي تحتويه عملة أخرى.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

WPS Office

حددت الولايات المتحدة الامريكية قيمة الدولار ب(23,22)حبة من الذهب الخالص, وبصورة مستقلة حدد المملكة المتحدة سعر الباون ب(113) حبة من الذهب الخالص.

أي بمعنى:

$1 = 23,22 حبة من الذهب الخالص

1 باون = 113 حبة من الذهب الخالص

ولذلك فان سعر الباون مقابل الدولار هو حاصل قسمة كمية الذهب الذي يحتويه الباون على كمية الذهب الذي يحتويه الدولار اي:

المحتوى الذهبي للباون= **113** = 4,86دولار لكل باون

المحتوى الذهبي للدولار 23,22

والسبب في ان الباون يساوي 4,86 دولار لأحتواء الباون اكثر من اربعة اضعاف كمية الذهب الذي يحتويه الدولار.

اما اذا اردنا معرفة سعر الدولار مقابل الباون:

المحتوى الذهبي للدولار= **23,22** =0,20 باون للدولار الواحد

المحتوى الذهبي للباون 113

ان سعر الصرف يطلق عليه(سعر التعادل) بين الباون والدولار, وهو نفسه سعر الصرف الأجنبي بين الباون والدولار, واذا حصل انحراف بينهما فلا يتعدى نقطتي خروج واستيراد الذهب.

معنى وتفسير نقطتي تصدير واستيراد الذهب :

ولتوضيح ذلك نفترض ثلاث حالات :

الحالة الاولى : نفترض الميزان لأنكلترا في حالة توازن مع الولايات المتحدة- اي ان صادراتها تتعادل مع استيراداتها- وفي هذه الحالة فان سعر الصرف للباون= 4,86 دولار امريكي وهو(سعر التعادل).

الحالة الثانية : نفترض وجود عجز في الميزان التجاري لأنكلترا اي ان استيراداتها من الولايات المتحدة اكبر من صادراتها.

WPS Office

في هذه الحالة يحتاج التاجر الانكليزي الى كمية اكبر من الدولارات لتمويل او لتسديد قيمة استيراداته(زيادة الطلب على الدولارات)الامر الذي يسفر عنه انخفاض قيمة الباون مقابل الدولار, وكالاتي:

من (1) باون = (4,86) دولار

الى(1) باون = (4,85) دولار

الى(1) باون = (4,84) دولار 9

واستنادا الى قاعدة الذهب فان سعر الباون مقابل الدولار لا يمكن ان ينخفض عن هذه النقطة, والسبب في ذلك, لان المستورد الانكليزي اذا وجد ان سعر الباون قد انخفض الى (4,85) دولار فانه يمتنع عن تسديد دينه الى المصدر الامريكي ,وبدلا من ذلك يقوم بشراء (113) حبة من الذهب مقابل الباون الواحد في المملكة المتحدة (انكلترا) ويشحن تلك الكمية من الذهب الى الولايات المتحدة وبيعها لدى الخزينة ويستلم مقابلها 4,86 دولار لتسديد دينه الى المصدر الامريكي, وهي لا تتعدى (2) سنت بحيث يستلم المستورد الانكليزي الذي قام ببيع الذهب في امريكا كمية صافية من الدولارات تساوي 4,86 – 0,02 = 4,84 دولار للباون.

وهذه النقطة بالنسبة لانكلترا هي نقطة تصدير الذهب.

الحالة الثالثة : نفترض وجود فائض في الميزان التجاري لانكلترا , اي ان الصادرات اكبر من الواردات.

وفي هذه الحالة فان سعر الدولار سوف ينخفض مقابل الباون ليصل الى (4,88) دولار للباون الواحد, بسبب زيادة الطلي الامريكي على الباون لشراء السلع الانكليزية.

ولهذا فان من مصلحة المستورد الامريكي((بدلا من دفع دولارات اكبر للحصول على الباون الواحد)) شراء (113) حبة من الذهب لكل (4,86) دولار في امريكا, وينقل تلك الكمية من الذهب الى انكلترا ويتحمل فقط تكاليف نقل الذهب والتأمين عليه من امريكا الى انكلترا وهي(2) سنت, وبذلك تكون الكلفة الكلية التي يدفع المستورد الامريكي مقابل الباون الواحد هي (4,88) دولار, اي:

4,86 +0,02 = 4,88 دولار للباون

وتسمى هذه النقطة بنقطة تصدير الذهب بالنسبة لأمريكا ونقطة استيراد الذهب بالنسبة لانكلترا , وكما موضح في الشكل البياني التالي :

WPS Office

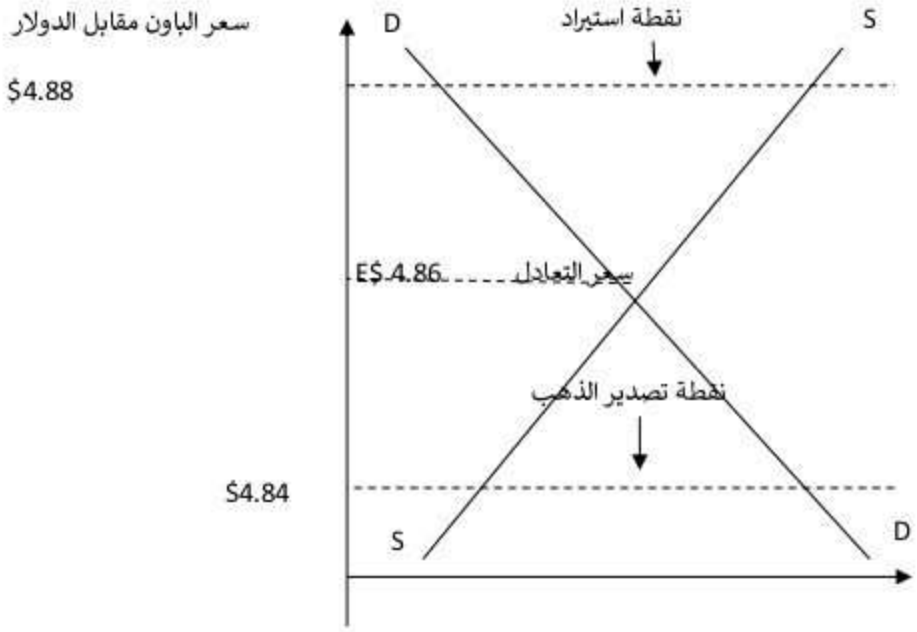

الكميات المطلوبة و المعروضة من الذهب

((شكل يوضح نقطتي تصدير واستيراد الذهب))

1 . نظام العملات الورقية :

أخذت الدول تتخلى تدريجيا عن النظام الذهبي ومنذ الحرب العالمية الاولى حيث تغيرت اساليب التمويل والتجارة وكذلك الاستثمار في العالم, وكانت النتيجة ان تعطل العمل بنظام قاعدة الذهب واعفت الدول نفسها من جميع متطلبات السياسة النقدية تحت وطأة الظروف المستجدة,

وتحول اهتمامها لتحويل مجهودها العربي عن طريق إصدار كميات هائلة من الأوراق النقدية التي أدت بسبب قلة السلع والخدمات الى اضطراب الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار بصورة غير طبيعية ، فضلا عن ان ارتفاع تكلفة استخراج الذهب قد ازداد تبعا لارتفاع عناصر الإنتاج, اذ أخذت الكميات المستخرجة منه بالانخفاض بشكل أثار اهتمام العالم . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , عقدت الدول

WPS Office

المتحالفة عام 1944 مؤتمرا دوليا في (برتن وودز) والذي من خلاله تم تأسيس المنظمتين الماليتين الدوليتين صندوق النقد الدولي للأنشاء والتعمير .

خامسا: تخفيض القيمة الخارجية للعملة :

يعني تخفيض القيمة الخارجية للعملة تقليص المحتوى الذهبي الرسمي لوحدة النقد .

فاذا كان المحتوى الذهبي الرسمي للباون هو (1) غرام ذهب, وان السلطات الرسمية قررت تخفيض المحتوى الذهبي بمقدار (10%) فان الباون في هذه الحالة يساوي (0,9) غرام ذهب.

اي ان مقدار التخفيض = 1 غرام ذهب×10\100 = 0,1 غرام من الذهب

المحتوى الذهبي للعملة بعد التخفيض = 1- 0,1 = 0,9 غرام ذهب

أسباب تخفيض العملة :

1- الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل الدولار او الباون او الفرنك, وذلك لان اي تغيير في القيمة الخارجية للعملة القيادية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات, فقد تم مثلا تخفيض القيمة الخارجية للدينار العراقي عدة مرات نتيجة لتخفيض القيمة الخارجية للباون الاسترليني عندما كان العراق ضمن نقطة الاسترليني.
2- إزالة العجز في ميزان المدفوعات عندما تكون مقبوضات الدولة من العملات الأجنبية اقل من المدفوعات. ولما كان المصدر الاساسي للعملات الأجنبية هو الصادرات المنظورة وغير المنظورة فان الامر يتطلب زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات والاجراء الذي يحقق هذا الهدف هو تخفيض القيمة الخارجية, فالتخفيض يؤدي الى انخفاض اثمان الصادرات الوطنية من جهة وارتفاع اثمان الاستيرادات المنظورة الجنبية بالعملة الوطنية من جهة اخرى.
3- ايجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الجنبية. وتتلخص هذه النقطة بايجاد العلاقة الواقعية بين اسعار صرف العملات, بمعنى ان المواطن يستطيع شراء سلع وخدمات في البلد الاخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له ان يشتريها في بلدة بعد تحويل عملته المحلية الى عملة أجنبية.

يُقصد بتحركات العمل، أو الهجرة العمالية، انتقال قوة العمل عبر الحدود من أجل الإقامة الدائمة أو المؤقتة، بحثًا عن فرص العمل. فاليد العاملة تنتقل من البلدان التي فيها فائض منها، إلى بلدان تعاني نقصًا في العمالة. ويرفع هذا الإنتقال من دون شك فاعلية الإقتصاد الوطني الذي يستخدم العمال الأجانب. فهذه اليد العاملة الإضافية تزيد من إنتاج السلع للسوق العالمية، وتساهم في الوقت نفسه في إعادة توزيع الدخل، الأمر الذي يمس مصالح فئات معينة من السكان.

في النصف الثاني من القرن العشرين غدت الهجرة العمالية جزءًا أساسيًا ومهمًا من عملية تدويل الحياة الإقتصادية. فقوة العمل، بوصفها عاملاً بالغ الأهمية من عوامل الإنتاج، تبحث عن الإستخدام الأكثر فاعلية، ليس على صعيد الإقتصاد الوطني فحسب، بل وفي نطاق الإقتصاد الدولي أيضًا.

تشمل السوق العالمية لقوة العمل أنواع تدفقات الموارد البشرية شتى التي تخترق الحدود الدولية في مختلف الإتجاهات. وتتألف سوق العمل الدولية من الأسواق الوطنية والإقليمية لليد العاملة. وتقوم جنبًا إلى جنب مع الأسواق العالمية الأخرى: أسواق السلع والخدمات، أسواق رأس المال وأسواق المعلوماتية. فاليد العاملة، حين تنتقل من بلد إلى آخر فإنها تعرض نفسها بوصفها سلعة في السوق العالمية لقوة العمل، أي يحدث ما نسميه هجرة العمل أو الهجرة العمالية الدولية.

وتعتبر الهجرة العمالية الدولية أحد أكثر عناصر العلاقات الإقتصادية الدولية تعقيدًا. وذلك، بالدرجة الأولى، لأن هذه العملية، خلافًا للتبادل السلعي أو لحركة رأس المال على الصعيد الدولي ,تشكل مجالا ينخرط فية البشر.

عادة ما يتم التمييز بين الهجرة الداخلية والدولية من جوانب عديدة تتلخص في:

1 .أن الهجرة الداخلية أقل تكلفة من الهجرة الخارجية لأن الانتقال يكون عادة لمسافات قصيرة كما أن مشكلات الدخول والخروج لا تعترض الشخص المهاجر أو المنتقل من مكان إلى آخر داخل حدود وطنه الأصلي.

2 .أن انتقال المهاجر إلى غير موطنه الأصلي يجعله يواجه صعوبات ومشكلات في التكيف مع المجتمع المهاجر إليه وربما يجد صعوبة في التفاهم مع أبناء المجتمع المهاجر إليه في حالة اختلاف اللغة والتقاليد والعادات. علماً بأن هذه الصعوبات لا يواجهها الشخص عند انتقاله داخل حدود وطنه

3 .الهجرة الدولية أشد خضوعاً لتنظيم الدول بمقتضى القوانين التي تصدرها للتحكم في حجم الهجرة بينما يصعب على الدول التحكم بالهجرات الداخلية للأفراد لكون الحدود الإدارية

مفتوحة بين أرجاء الدولة الواحدة، كما تعتمد الدول في تحديد حجم الوافدين إليها على سجلاتها عن الحدود الدولية. وإن كانت هذه السجلات لا تحتوي كل الحقائق عن المهاجرين مثل التغير الوظيفي والاجتماعي الذي سيطرأ عليهم وقد لا تتوافق بيانات الهجرة الدولية في الدولة الموفدة مع بيانات الدولة المستقبلة

وكثيراً ما تكون الهجرة الدولية على نوعين:

أ) الهجرة الدائمة

والتي ينفصل فيها المهاجر انفصالاً تاماً عن موطنه بعد أن يتلاءم مع بيئته الجديدة، وفي أكثر الأحيان لا تقف الظروف الصعبة حائلا أمام المهاجر للتغلب على الصعاب التي ستواجهه في القطر المهاجر إليه، وهذا النوع من الهجرة يشكل خسارة للأقطار المهاجر منها خاصة إذا كان المهاجر من ذوي الكفاءات العالية.

ب) الهجرة المؤقتة

التي تشمل المهاجرين الذين ينفصلون عن مواطنهم انفصالاً مؤقتاً لفترة قد تطول أو تقصر من أجل تحقيق بعض الأهداف كالدراسة، أو العمل لجمع الأموال ثم العودة إلى موطنهم الأصلي للعيش في مستوى معيشي أفضل

الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة الدولية

ان هجرة قوة العمل عبر الحدود إنما هي، من حيث الجوهر، عملية عرض وطلب بين مجتمعات لديها فائض من اليد العاملة التي لا تجد لنفسها فرص عمل في بلدانها، ومجتمعات أخرى أكثر تطورًا تعاني، لأسباب عديدة، نقصًا في الأيدي العاملة الضرورية لتحقيق مستويات الإنتاج المطلوبة. وهذه العملية تحقق في الواقع فائدة مزدوجة للمجتمعات المصدِّرة للأيدي العاملة التي تتخلّص من فائض العمالة العاطلة أو غير العاملة وغير المنتجة، وللمجتمعات المستقبلة لتلك العمالة الوافدة التي تساعد بجهودها على المحافظة على الإنتاج. فهناك، إذن مصلحة متبادلة بين الطرفين .

وتؤدي الهجرة الدولية دورًا مهمًا في التطور الديموغرافي لبلدان ومناطق معينة. وإذ تساهم العمالة الوافدة في زيادة الموارد البشرية وسد النقص في عرض قوة العمل، الناجم عن تراجع معدلات الخصوبة ومن ثم التراجع الديموغرافي في المجتمعات المتقدمة، ما يفاقم الخلل في سوق العمل فيها، فإن هذه العمالة تضطلع بوظيفة اجتماعية – اقتصادية مهمة في الدول المستوردة للعمالةوتمارس الهجرة الدولية تأثيرًا كبيرًا على البنية العمرية والجنسية للسكان، سواء في البلدان المصدرة للعمالة أو المستقبلة لها. فالذين يهاجرون هم بالدرجة الأولى الشباب الذكور النشطاء اقتصاديًا. وينعكس هذا الأمر في حالات كثيرة خللاً جديًا في البنية المجتمعية للبلدان التي يغادرها هؤلاء الشبان، خصوصًا اذا استقروا نهائيًا في البلدان التي يهاجرون إليه

1- أثر العمالة المهاجرة على البلدان المستوردة لها
تؤدي الحركة الحرة لقوة العمل بين البلدان إلى تعادل الأجور وتزيد إجمالي الناتج العالمي. أما في الواقع، فإن البلدان المستوردة لقوة العمل هي التي تجني المنافع الرئيسة من هجرة اليد العاملة إليها. وليس من السهل تقدير حجم هذه المنافع وأبعادها لصعوبة احتساب معظمها كمّا. وهي تتجلّى في توسيع قاعدة القوة العاملة وملء فجوات النقص في المهارت، والوفر الذي تحقّقه البلدان التي تستخدم الإختصاصيين المهاجرين في الإنفاق على إعداد هؤلاء الإختصاصيين. كما تتجسّد في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها العاملون الأجانب في البلدان التي تستقبلهم حيث أنهم عندما ينتجون ويستهلكون السلع والخدمات، ويدفعون الضرائب ويدّخرون الأموال، إلخ ...، يتركون أثرًا اقتصاديًا ملحوظًا على اقتصاد البلد الذي يستقبلهم.
والجدير بالذكر أن مختلف فئات العمالة المهاجرة تمارس تأثيرًا مختلفًا على اقتصادات البلدان المستوردة لها. فهجرة قوة العمل غير الماهرة تساهم بقدر معيَّن في استمرارية نشاط قطاعات الإقتصاد التقليدية (قطاع البناء، المناجم أو القطاع الزراعي، على سبيل المثال)، والمجالات التي يحجم عادة أبناء البلد عن العمل فيها (جمع النفايات، مثلاً)، على الرغم من أنها ضرورية لحسن سير العمل في الإقتصاد والمجتمع عمومًا. فضلاً عن ذلك، فإن العمال الأجانب حين يقومون بهذه الأعمال فإنهم يساهمون في جعل استخدام الكوادر المحلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل.

2. أثر الهجرة على البلدان المصدرة للعمالة
أما بالنسبة إلى البلدان المصدِّرة للعمالة، فإن لهذه الظاهرة تأثيراتها المتناقضة. فمن البدهي أن هجرة قوة العمل تؤدي دورًا كبيرًا في تخليص بلدانها من فائض العمالة العاطلة أو غير العاملة وغير المنتجة، وفي توفير فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة وتخفيف حدة الفقر في البلدان المصدرة لليد العاملة. كما أن الهجرة تساهم في رفع معدل الأجور والدخل لدى مختلف فئات المجتمع، ومن بينها الفئات الأكثر فقرًا. وتشكل تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم مصدرًا بالغ الأهمية لرفع مستوى الدخل، ومن ثم الإستهلاك، الأمر الذي يعزِّز الدورة الإقتصادية في هذه البلدان، كما أنه يساهم في تعزيز موازين المدفوعات والإحتياطيات الأجنبية لهذه البلدان.
من المنافع التي تحقّقها البلدان المصدرة العمالة اكتساب العمال المهاجرين الخبرات والكفاءات من خلال احتكاكهم بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب العمل الأكثر تطورًا، وطرق الإنتاج والإنضباط وأخلاقيات العمل ..إلخ، الأكثر تقدمًا في البلدان الوافدين إليها، أي أن الهجرة تساهم في اكتساب مهارات جديدة وتطوير رأس المال البشري.
وفي المقابل، تلحق هجرة العمالة، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بهجرة الكفاءات وأصحاب الإختصاص أي كل ما نسميه "هجرة الأدمغة"، خسارة كبيرة باقتصاد البلد مصدِّر العمالة. فتسرُّب رأس المال البشري الكفؤ الذي أنفق المجتمع مبالغ طائلة على تكوينه، يؤدي إلى حلول عناصر أقل كفاءة في قطاعات الإقتصاد الوطني وميادينه التي تغادرها قوة العمل المهاجرة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الإنتاجية وتردي نوعية السلع والخدمات المنتجة، ما يُفقد هذا المجتمع

WPS Office

الكثير من مقوِّمات النمو والتطوُّر.
ومن النتائج السلبية لهجرة قوة العمل، خصوصًا من البلدان النامية، تردِّي الإنتاج الزراعي. فكثيرًا ما تؤدي هجرة أبناء القرى والأرياف عمومًا إلى إهمال الأراضي الزراعية، حتى من قبل ذويهم الذين يدفع تحسن مستوى معيشتهم بعضهم، إما إلى الإنتقال إلى المدينة وإما إلى مزاولة أعمال لا علاقة لها بالزراعة.

3- تأثير هجرة العمالة على الأجور
تمارس هجرة العمل الدولية تأثيرًا محددًا على الأجور سواء في البلدان المصدرة أو المستوردة اليد العاملة. وبدهي أنه كلما كان حجم العمالة المهاجرة أكبر، كلما كان تأثيرها على الأجور أكبر. ففي البلدان المستوردة العمالة الأجنبية، حين يوافق العمال الأجانب على أجر أدنى من الأجر الذي يتقاضاه العمال المحليون العاملون في المجال نفسه، أو عندما يشغلون فرص العمل الشاغرة ذات الأجر المتدني، فإنهم يعيقون بذلك ميل الأجور إلى الإرتفاع في البلد الذي يفدون إليه. وهذا الأمر ملائم جدًا لأرباب العمل، غير أنه يواجه باعتراضات النقابات والعمال المحليين والأحزاب والتنظيمات السياسية والإجتماعية التي تدعمهم.
أما في البلدان المصدِّرة اليد العاملة، فالصورة معاكسة تمامًا. فالمهاجرون هم في الأساس "نخبة" قوة العمل في بلادهم الأصلية، أي أنهم القسم الأكثر تعليمًا وحيوية وكفاءة والأكثر فتوة، وهم يهاجرون عادة بحثًا عن فرص العمل الأكثر فائدة والأعلى أجرًا، مقارنة بما يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم. وبالتالي، فإن مغادرتهم بلدانهم تؤدي إلى نقص في أصحاب الكفاءات فيها، ما يعزِّز عمومًا الميل إلى رفع مستوى الأجور في البلدان المصدرة العمالة.
تمارس تحويلات المهاجرين بصورة غير مباشرة تأثيرًا إيجابيًا على هذه المسألة، إذ يفيد بعض الدراسات أن التحويلات تؤدي إلى تعاظم الإستهلاك، ومن ثم إلى انتعاش الدورة الإقتصادية في البلد المصدِّر اليد العاملة، حيث أن المهاجر الذي يحوِّل الأموال بانتظام إلى أسرته في الوطن، يساهم، حسب تلك الدراسات، بصورة غير مباشرة في تأمين فرص العمل لسبعة أشخاص. وهذا بدوره يزيد الطلب على اليد العاملة ما يؤدي بدوره إلى دفع مستوى الأجور نحو الإرتفاع.

العلاقة بين هجرة العمالة والتجارة

أن هجرة العمالة أورأس المال تؤثر في كميات العناصر التي يتكون منها الانتاج وفي بنية او تركيب التجارة الدولية في الدول التي تتعامل في التجارة فأذا أفترضنا وجود دولتين الاولى تتمتع بوفرة في عنصر العمل والثانية تتمتع بوفرة في عنصر رأس المال وإن التجارة بين الدولتين تتبع قواعد نموذج هكشر_أولين فأن هجرة العمال من الدولة الاولى الى الدولة الثانية تؤدي الى إنخفاض في إنتاج سلعة التصدير (سلعة كثيفة رأس المال)وزيادة في إنتاج سلعة الاستيراد (سلعة كثيفة العمل) في الدولة الثانية ،وهكذا فأن نتيجة الانتاج تكون متحيزة وبشكل فعال ضد التجارة ،وإن إنقاص عنصر العمل الدولة الاولى يتسبب في إنخفاض أنتاج السلعة كثيفة العمل (سلعة التصدير) ويزيد من انتاج السلعة كثيفة رأس المال(سلعة الاستيراد).ولذلك فأن نتائج الانتاج

متماثلة في كلا الدولتين ومتحيزة في طبيعتها وبشكل فعال ضد التجارة . أما الاثر الكلي لحركة عنصر العمل في حجم التجارة وبنيتها فلا يعتمد في النهاية فقط على نتائج الانتاج ولكن ايضاً على نتائج الاستهلاك والتي تعكس التغيرات في الدخل ومرونة الطلب الدخلية للسلعتين المنتجتين وفي كل من الدولتين.

المبحث التاسع : التكتلات الاقتصادية :

تعريف التكتل الاقتصادي-:

وهو صيغة تكامل اقتصادي او درجة من درجات التكامل الاقتصادي يقوم بسبب مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً , ,تاريخياً , جغرافياً اجتماعياً . او اي صفة مشتركة والتي تجمعها مجموعة من المصالح ورفع مستوى تعد التجارة الدولية البينية (اي بين الدول) لتحقيق اكبر عامل ممكن للوصول الى اقصى درجات الرفاهية لشعوب تلك الدول .

لقد جاءت هذه التكتلات بعد الحرب العالمية الثانية التي اجتاحت تلك الدول العالم نضراً للاحتياجات التالية للدول الكبرى وكالاتي :

1- اعادة اعمار ما دمرتة الحرب
2- اتساع البنى الارتكازية لهذه الدول وتوسع عمليات المنافسة الداخلية
3- ايجاد اسواق واسعة لتصريف الانتاج البلدان الرأسمالية اوالانتاج الجديد

ومن اهم التكتلات الاقتصادية :

1- التكتلات الاقتصادية في الدول الرأسمالية
   1- السوق الاوربية المشتركة (الاتحاد الاوربي)
   2- التكتل الاقتصادي لامريكيا الشمالية
   3- جماعة التعاون الاقتصادي لاسيا الباسيفيكية

2 . التكتلات الاقتصادية في الدول النامية :

1- التكتل الاقتصادي لجنوب شرق اسيا
2- تجارب التكتل الاقتصادي في امريكا الاتينية
3- السوق لامريكا الوسطى.
4- الاتحاد الكمركي الاقتصادي لدول افريقيا
5- التكتلات الاقتصادية في الوطن العربي (الدول العربية)

درجات التكامل الاقتصادي :

1- منطقة التجارة الحرة

2- الاتحاد الكمركي
3- السوق المشتركة
4- الاتحاد الاقتصادي
5- الاندماج الاقتصادي

التكامل الاقتصادي :- انه عملية تنسيق مستمر وهو صيغه من صيغ التعاون الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، أو هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان المتفرقة فيما بينهما ذات الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابة فيما بينهما وتكون مستندة على خط تناسقي بتدريجية ومتكاملة .

تمر عمليات التكامل الاقتصادي بمراحل متعددة منها :-

1- منطقة التجارة الحرة : حيث تعمل البلدان الى تخفيض تدريجي للرسوم والحواجز الكمركية المشتركة حتى نزول بشكل تام مع حرية انتقال السلع والخدمات ويحتفظ بموجبها كل البلدان بتعريفات كمركية تجاه البلدان الاخرى
2- الاتحاد الكمركي :- ويتميز بالغاء جميع اصناف التميزات والحواجز الكمركيه فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد مع توحيد لهذه التعريفات للدول الاعضاء تجاه حرية انتقال الاموال والاشخاص
3- السوق المشتركة :- وهي تشمل التعريفات الكمركية والقيود حيث يتم الغاءها وتسهيل المبادلات التجارية مع ازالة كافة القيود معها حرية انتقال عوامل لانتاج (العمل ورأس المال)
4- الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي) :- وهي التي تتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الاعضاء وازالة القيود على انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج بهدف ازالة التميز الناشئ على اختلاف هذه السياسات
5- الاندماج الاقتصادي الكامل :- والذي يفترض السياسية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة لمحاربة الازمات وانشاء سلطة عليا تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاطراف او الاعضاء

1- مقومات التكامل العربي الاقتصادي
2- معوقات التكامل العربي الاقتصادي
3- تجارب المقومات العربي الاقتصادي

WPS Office

تتوفر في الوطن العربي اهم المقومات الاساسية ان اهم مقومات التكامل الاقتصادي العربي ولترميم الخلل القائم في هيكلية هذا الاقتصاد وتكييف الاطار السياسي والاداري بالشكل الملائم يمكن تحديد المقومات التالية :-

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

1- وحدة اللغة والتاريخ المشترك والحضارة والدين والعادات والتقاليد و الجغرافية (التقارب الجغرافي) وكون الوطن العربي مشترك وسطي بين قارات العالم يمتاز بأهمية دينية مقدسة وجغرافية وسياسية ومقومات كثيرة اخرى
2- تعدد وتنوع المواد الطبيعية الى الصعيدين الزراعي والصناعي وتنوع التضاريس والمناخ وانواع التربة وتعدد مصادر المياه ومصادر الطاقة المتجددة بحيث يمكن ان يحقق تكاملاً اقتصادياً واسعاً يصل الى مرحلة الاندماج الاقتصادي الشامل
3- حجم السوق العربية بالنظر للمساحة الكبيرة التي تمثل مساحة الوطن العربي والاقتصاد الجغرافي الموقع الستراتيجي وعدد سكان كبير اكثر من (300) مليون نسمة فان السوق العربي يمثل عاملاً مهماً لتصريف الانتاج المستورد والمحلي على قاعدة تعدد الموارد المتاحة وتشكل مجالاً رحباً للتكامل العربي وتلبية حاجات السوق العربي
4- توفر الكوادر :- يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة وكفوءة على الصعيد التكنلوجي والعلمي والاداري واتساع التعليم الاكاديمي وتعدد مراكز البحوث العلمية والجامعات وتشكل بمجموعها عاملاً مهماً ومقدماً واساسياً من مقومات التكامل الاقتصادي العربي
5- العوامل الاخرى:- تشمل توافر البنى التحتية الاساسية كالاتصالات والوسائل المساعدة لعملية التكامل ووسائل النقل المختلفة

معوقات التكامل الاقتصادي العربي :

بالرغم من الصعوبات التي تواجة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الا ان النواحي الايجابية تظهر من خلال توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الامكانات والقدرات المتاحة والموجودة بما يخدم الية التكامل الا انة يلاحظ مع ذلك وجود بعض العوامل في طريق التكامل منها .

1- التناقضات الهيكلية والتنمويه : حيث يوجد تفاوت في توزيع القوى والعناصر الانتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية في عهود الاستعمار متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة كنتيجة لتقسيم عمل دولي غير متكافي فرض على الوطن العربي مما ولد تفاوت كبيراً في تركيب الهياكل الاجتماعية الاقتصادية في الوطن العربي وفي توزيع الموارد والثروات بين اقطاره وتفاوت في درجات نموها ومستوها وولد ارتباطاً بالسوق العربية العالمية كل قطر لمسار قطري يكرس التجزئة

2- تعدد الانماط التربوية : وذلك تعدد القيادات والسياسات التي تقود كل قطر على حدة اتخاذ نمط تنموي قطري غاب عنه البعد القومي مما اسهم في تعميق التبعية واستمرارها
3- غياب الارادة السياسية : كان المخرج السياسي والعشوائية في اتخاذ القرارات وراء تبني العديد من المشروعات والاتفاقيات العربية المشتركه مع التأثير في التطبيق الجدي في الاتفاقيات مع بعض المشاريع وحصول متغيرات جديدة واعادة التجارب عدة مرات وطغيان المصلحة القطرية القومية وضعف التنسيق بين الدول العربية والعزف على وتر السيادة القطرية وضعف الادارة السياسية التكاملية كل ذلك اسهم في اعاقة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي
4- ضعف الاجهزة القائمة الذي افرغ المؤسسات والمنضمات والاتفاقيات من مضمونها ومحتواها وجوهرها والاتفاق بوجودها الكلي واسهم في ذلك لعدم تبلور وعي شعبي من نمط يفرض على اصحاب القرار السياسي ارادة الالتزام به .

المبحث العاشر : مفهوم السياسة التجارية واهدافها :

- المفهوم :

هناك مجموعة من التعاريف لغرض التعريف بالسياسة التجارية حيث تؤدي كلها الى هدف واحد , فمنهم من يعرف السياسة التجارية **commercial policy** بانها مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق عدد من الاهداف او هي عبارة عن (مجموعة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها في نطاق علاقتها الخارجية وذلك بقصد تحقيق اهداف قومية معينة ,حيث ان هذه الاهداف تختلف باختلاف درجة النمو الاقتصادي ففي الدول المتقدمة يكون الهدف باطار ما جاء في التحليل الكنزي والذي يدعو الى تحقيق التشغيل الكامل , في حين يكون الهدف في الدول النامية تحقيق استخدام السياسة التجارية لخدمة التنمية الاقتصادية , وقد تختلف هذه السياسة ايظا في البلدان الاشتراكية , فلكل دوله اهدافها الاقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الاهداف فالنضام الرأسمالي مثلاً يأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية بكل ما تتضمنه هذه الحرية من مفاهيم ومن ثم فالسياسية التجارية التي ترسمها دولة رأسمالية لابد ان تتضمن عدداً من المضاهر الاقتصادية او كلها التي يقوم عليها النضام الرأسمالي من حيث منع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية, الا في اضيق الحدود يوصف ان حق قيام التبادل بين الافراد عبر الحدود الاقليمية لايختلف عن هذا الحق بين المواطنين داخل الدولة الواحدة . اما السياسة التجارية الخارجية في البلدان الاشتراكية فهي جزء من التنضيم الاشتراكي العام الذي نضم على اساس الجهاز الاقتصادي باكملة .

وطالما ان الدولة هي المسيطرة على الاقتصاد القومي باسرة فان التجارة الخارجية ومن ثم السياسة التجارية تخضع للتوجية الحكومي للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتنفذها على

مراحل زمنية معينة من خلال التعريف نلاحظ ان السياسة التجارية انما هي وسيلة فضلاً عن وسائل اخرى كالسياسة النقدية والمالية وعليه فان التنسيق بين هذه السياسات ضروري بحيث تلتقي جميعاً على تحقيق الهدف الذي تسعى اليه .

- اهم الاهداف :

1- الهدف السياسي

حيث تعمد النظم الاقتصادية المختلفة الى وضع اجراءات وقوانين ولوائح تنظم عن طريقها تجارتها الخارجية ففي النضام الرأسمالية حيث تعمل هذه الى القيام باجراءات تدعيماً للسوق في تلك البلدان والتركيز على اساس تدعيم القطاع الخاص فمثلاً في الشركات المساهمة الضخمة التي تقوم بعمليتي التصدير والاستيراد كما انها عملت على ترك عملتها المحلية حرة دون رقابة جدية وبذلك وضعت الاسس الحرة لتنضيم تجارتها الخارجية تدعيماً للنضام الرأسمالي اما البلدان الاشتراكية فقد وضعت عدداً من الاجراءات لتنظيم تجارتها الخارجية حيث كان الهدف منه تدعيم الاشتراكية لهذه البلدان اما البلدان النامية فهي تحاول من خلال سياستها التجارية تحقق التوازن في القطاعين العام والخاص .

2- التوازن في ميزان المدفوعات

فازدياد العجز في موازين المدفوعات وخاصة في البلدان النامية اضطرها الى رسم خططها بحيث تعمد الى اقرار التوازن في موازينها وذلك عن طريق زيادة الصادرات والاتجاه نحو المديونية من المؤسسات المالية لدفع الفروقات بين اسعار الصادرات والاستيراد ان اقرار التوازن في ميزان المدفوعات يعد هدفا اقتصادياً كبيراً تتكاتف الجهود وتوضع الخطط في سبيل تحقيقة .

3- التوظيف الكامل

وهو الهدف الواضح في السياسة التجارية وخاصة للدول الصناعية المتقدمة (كما مر بنا سابقاً) حيث تعمد هذه الى العمل على رفع مستواها الاقتصادي الاجتماعي والسياسي وتنظر على البطاله على انها افه سياسية خطيرة .

اما كيف يتحقق التوظف الكامل فهذه قد اجاب عليه (كينز) من ان كثرة الصادرات في وجود البطالة لاتؤدي الى تقليل من السلع المعدة للاستهلاك المحلي كما نادت به النضرية الكلاسيكية فحسب الى زيادة الناتج من هذه السلع حيث ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة تراكم رأس المال ومن القدرة الشرائية في يد طبقة من المواطنين وسيؤدي في دورة على زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً .

4- تحقيق التنمية الاقتصادية

ان معضم البلدان النامية بعد ان حصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت تتطلع الى رفع مستوى معيشة ابنائها الذين رضخو تحت انقاض التخلف الاقتصادي

والاستعمار لسنوات طويلة حيث لجأت هذه البلدان الى وضع سياسة خاصة بعلاقاتها الخارجية وتنظيم هذه العلاقات بحيث تحقق فائضآ في العملات الاجنبية تستطيع عن طريقها شراء ما يلزم من السلع الرأسمالية لتحقيق عمليات التنمية الاقتصادية .

وقد استخدمت عدد من ادوات السياسة التجارية مثل التعريفة الكمركية لحماية صناعتها الناشئة من عبء منافسة مثيلاتها من السلع الاجنبية كما استخدمت ايظآ سياسة تشجيع الصادرات وقد استخدمت عدد من البلدان النامية سياسة الرقابة على النقد الاجنبي لتنظيم استيراد السلع والخدمات .

5- الرفاهية الاقتصادية :

ويقصد بالرفاهية الاقتصادية تقريب الفجوة بين الطبقات من دون الغائها تماماً اي تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بحيث يتحمل الاغنياء اكثر ما يتحملة الفقراء مثلاً تعريفة كمركية على عدد من السلع الترفيهية وقد تصل احياناً الى 250%من ثمن السلعة لكي تحد من استهلاك تلك السلع اولاً واستحصال الاموال من ذوي الدخل المرتفع وذلك لاعادة توزيع الدخل بين المواطنين واستيراد السلع الضرورية لعامة الشعب .

WPS Office

- انواع السياسات التجارية:

تقسم السياسة التجارية الى قسمين هما :

1 . سياسة حرية التجارة :

وهنا يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية اما سياسة الحماية فهي الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتاثيربطريقة او باخرى على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها او على الطريقة التي تسوى بها المبادلات اوعلى هذه العناصر مجتمعة وعليه يمكن القول ان السياستين في اعلاه بقدر تحقيقهما في الحياة العملية وان الواقع الملموس يدل على ان السياسات تطبقها مختلف الدول في التجارة الخارجية هي عبارة عن مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب تحديد مدا الحرية والحماية على حدة وفيما ياتي شرح لكل من السياستين :

اولاً: سياسة الحرية التجارية

يقصد بسياسة الحرية التجارية الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية او بمعنى او اخر وهو اطلاق عملية التبادل الدولي حرة لا يقيدها اي قيد وتتبع سياسة حرية التجارة الخارجية في ذلك المذهب الذي ساد في القرن التاسع عشر الذي نادى بوجوب سيادة الحرية الاقتصادية.

وهذا قد ارتكز مبدأ حرية التجارة الخارجية الى نظرية النفقات النسبية التي كان لريكاردو اليد الطويلة في وضعها فضلاً عن هذا فقد تمسك الفيروقراط من قبلهم بحرية التجارة ودافعو عنها وحرمو الحكومات من التدخل في الشؤون الاقتصادية ذلك لان مصلحة الافراد لاتعارض مع بعضها البعض كما انها لا تعارض معه مصلحة الجماعة كما اضافو الى ذلك المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما اسموه (بالثمن العادل) **just price** وهو ثمن يحقق للبائعين ربحاً معقولاً في الوقت نفسة يعد مقبولاً من وجهة نظر المستهلك.

ويمكن القول ان انكلترا اتبعت سياسة حرية التجارة لفترة طويلة فالغت قوانين الغلال **Corn laws** عام 1846 كما الغت قوانين الملاحة التي كانت تميز السفن البرطانية بمعاملة خاصة عام 1954 وهذ ظلت برطانيا تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الاولى الى ان اقتصادها اصيب بمشاكل واستدعت ضرورة تدخل الدولة واتباع سياسة حمائية .

وعليه فاذا كانت عدد من الدول يفضل اتباع سياسة حرية التجارة فان هذا لايعني انهم يرفضون الحماية لكن الحرية التجارية بحسب رأيهم تؤدي الى تحقيق اهداف اقتصادية مرغوبة او مفضلة لديهم على اهداف اخرى .

WPS Office

ثانياً : سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية هي حماية منتجي السلع والخدمات المحلية التي يمكن تنافسها السلع التي تاتي من الخارج فضلاًعن حماية المنافع العامة وبهذا يمكنك القول ان سياسة الحماية يقصد بها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتاثير على حجم المبادلات الدولية او اتجاهها او تسويتها كذلك تعد الحماية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في حياة الاقتصاد .

وعليه فقد ترتب على سيادة سياسة حرية التجارة الخارجية كما ذكرنا سابقاً وخاصه في القرن التاسع عشر حدوث اثار سيئة بالغالبية العظمى من بلاد العالم وخاصة من البلدان النامية ومن هذه الاثار تخصص البلدان النامية في انتاج المواد الاولية وتخصص البلدان الصناعية في انتاج السلع والصناعات المتقدمة وبهذا حرمت البلدان النامية من اسباب التقدم الاقتصادي فضلاً عن ذلك فان البلدان المتقدمة صناعياً اصبحت تعاني هي الاخرى من مجموعة المشكلات الاقتصادية التي كانت ابرزها الكساد العظيم (1929 _1932) وما ترتب علية من انتشار البطالة

الاجبارية في البلدان الاوربية والولايات المتحدة مما تدفع التحليل (الكنزي) الى المنادات بموجب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بضمنها التجارة الخارجية لتحقيق التشغيل الكامل

ادوات السياسة التجارية :

تستخدم الدولة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في التجارة الخارجية العديد من الوسائل والادوات لتطبيق السياسة التجارية والتي يمكن ترتيبها وفقاً لمعايير مختلفة اهمها معيار التطور التاريخي ومعيار النضام الاقتصادي السائد من حرية تجارية الى اقتصاد تدخلي الى اقتصاد مخطط (من خلال النظام الاشتراكي).

وعليه يمكن القول بأنه يمكن الاخذ بمعيار اخر يركز على مضمون الوسيلة المستخدمة اظهارا لطبيعة الوسائل ذاتها حيث ان هناك نوعين من الوسائل الاولى هي الوسائل السعرية التي تؤثر في تيارات التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير في اسعار الصادرات او الاستيرادات الاساليب الاخرى فهي الاساليب الكمية المكيفة لتلك التيارات تكيفاً كمياً مباشر .

وعلى ذلك ستقوم بدراسة النوعين من الاساليب وهما الاسلوب الكمي والاسلوب السعري للادوات السياسية التجارية الدولية .

WPS Office

اولاً : الضريبة الكمركية –مفهومها – انواعها :

لم يكن هناك اتفاق محدد على تحديد ما هية الضرائب الكمركية من قبل العديد من الاقتصاديين حيث درج عدد منم على اطلاق تسميتها بالرسوم الكمركية في حين اطلق عليا بالضرائب الكمركية .

فالضريبة او الرسم الكمركي : هي رسم يفرض على السلع التجارية (صادرات واستيرادات) التي تعبر الحدود للبلد او المنطقة الكمركية وعادة تطابق المنطقة الكمركية مع الحدود السياسية للدولة .

اذن فالتعريفة او الضريبة الكمركية هو جدول الرسوم او الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع في عبور حدود اراضيها سواء صادرات او استيرادات .

اما الرسوم على الصادرات فنادرة نسبياً في العصر الحديث وتوجد عادة في البلدان متاخرة اقتصادياً حيث نجد فيها وسيلة للحصول على ايرادات للخزينة وكذالك قد تعرض هذه الرسوم في ضروف خاصة مثل المحافظة على توافر السلع التموينية (الغذائية) في الداخل ومنع تسرب

المنتجات الاساسية الى الدول المجاورة خاصة ، و قد تفرض بغرض حماية الصناعات المحلية ومنع الخارج من الحصول على المواد الاولية اللازمه لها .

ثانياً: الاغراق مفهومه وانواعه **Dunping** :

هناك تعاريف متعددة لنظام الاغراق لكنها تؤدي معظمها الى هدف واحد حيث انه يعرف بأنه : تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الاسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج للسلع وذلك يخفض اسعار السلعة المصدرةللخارجعن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا اليها نفقات النقل حيث يكون التمييز بين الاسعار الداخلية والخارجية للسلع واضحا تماما فانخفاضها في الخارج لغرض المنافسة مع البلدان والمؤسسات التي تنتج السلعة نفسها اما في داخل البلد فقد يكون هناك احتكار لهذه السلعة من قبل مؤسسة او حكومة البلد كمثال على سياسة الاغراق في العراق هي السكاير الذي تكون محتكرة من قبل الدولة في الداخل وتكون منافسة في الخارج لوجود مجموعة من الشركاة العالمية التي تنتج نفس المادة وهذا عادة ما يسمى بل تمييز الاحتكاري .

هذا قد يستعمل البعض تعبير الاغراق في معان اخرى منها :-

1- سياسة البيع في اقل من نفقات الانتاج في الاسواق الاجنبية مع تعويض الخسارة برفع الاسعار في الداخل
2- يطلق تعبير الاغراق على كل منافسة تهدد مركز المنتج الوطني والتي تقوده الى انخفاض الاسعار في الخارج .
3- يستلزم البعض في سياسة الاغراق ان تتوفر لدى المصدر نية القضاء على منافسيه او على اجبارهم على عقد اتفاق احتكاري معه
4- هناك ايضاً اغراق الصرف وهذه يعني تخفيض سعر العملة وذلك بفرض زيادة المنتجات الوطنية على المنافسة في الاسواق الدولية
5- هناك ايضاً الاغراق الاجتماعي والاغراق الرأسمالي حيث ان الاجتماعي يعني تمتع المنافس الاجنبي بايد عاملة منخفضة الاجر تمكنه على التغلب على المنتجين يعملون في بيئات اجتماعية اكثر تقدما اما الاغراق الرأس مالي فيعني تميز الخارج عن الداخل في شروط منح الاتمان وذلك لاسباب تتعلق بالتفاوت في درجة المخاطرة .

وعليه يمكن القول ان الاغراق هوه تصدير السلعة وبيعها بالخارج باسعار تقل عن التي تباع بها داخل الدولة .

ويشترط وجود الاغراق توافر الشروط الاتية :

1- ان تباع السلعة في الخارج بسعر يقل عن نفقة الانتاج .

2- يكون البيع بسعرين في وقت واحد اما اذ اختلف الوقت بحيث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان السعر فيه مرتفعآثم حدث ان انخفض السعر خلال الفترة السابقة بين توصيل السلعة ووصولها نتيجة لضروف العرض والطلب فلن يكون هناك اي اغراق اي بعباره يجب ان يكون هناك اختلاف بين السعرين في وقت واحد

3- ان تكون شروط البيع واحدة في السوقين الداخلي والخارجي فاذا ادى الاختلاف في شروط البيع الى اختلافات تسوغ التفاوت في السعر فلن يكون هناك اغراق او بعبارة اخرى اذا عرضت السلعة في السوق الداخلي مثلا مغلفة على حين تباع في السوق الخارجي دون تغليف .

انواع الاغراق :

هناك ثلاث انواع من الاغراق هي:-

1- الإغراق العارض (المؤقت) :

وهذا الإغراق يقصد به بيع السلعة في الخارج بسبب طارئ بحيث تباع باقل من كلفتها في الخارج او الرغبه في التخلص من الفائض سلعة معينة حيث تباع في الاسواق الخارجية باقل من سعرها فضلآ عن ان هناك سببآ اخر هو خطأ المنتجين الوطنيين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية واضطرارهم التخلص من فائض الانتاج الخارجي حتى لايضطرون الى خفض اسعارهم في الدخل ثم العمل بعد ذلك على رفعها .

2- الاغراق بقصد استبعاد منافسين:

ويعني خفض مؤقت الاسعار البيع بقصد فتح سوق اجنبية وتثبيت اقدام الغرق فيها كذالك تخفيض الاسعار في سوق للدفع ضد منافسة اجنبية طارئة او لمنع اقامة مشروع جديد وذلك للتحكم في سوق السلعة وبعد استبعاد المنافسين يقوم المغرق برفع السعر للحصول على المكاسب بعد ان يصبح متحكرآ لها او ان يكون الهدف في ذلك هو ارغام المنافسين الاجانب على قبول انفاق احتكاري في السوق هذه السلعة .

3- الاغراق الدائم :

ويحصل الاغراق الدائم بسبب التميز الاحتكاري في الاسعار حيث يفترض الاغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطني والاحتكار يعتمد عادة على وجود حماية للتخلص من المنافس الاجنبي فالحواجز الكمركية تولد الاحتكار والاحتكار يولد الاغراق وعليه فأن المحتكر كثيرآ ما يجد من مصلحتة ان يميز من حيث السعر الذي يفرضة على مختلف الاسواق كل حسب ضروفة وبصفة خاصة بحسب مرونة الطلب السائد به اذا كانت مرونة السلعة مرتفعة فيعمل على خفض سعر السلعة حتى يحقق اقصى قدرة من الارباح المتاح في كلا السوقين (الداخلية والخارجية) ويسمى احياناً بالاغراق (العكسي)

WPS Office

وهذا تعد حالة الاغراق العكسي حالات نادرة نسبياً اذ بشرط يكون الطلب محلي كبير المرونة نسبياً والطلب الخارجي قليل المرونة .

ثالثاً :الاعانات مفهومها وانواعها

تعد الاعانات من نوع السياسات التجارية التي تتبعها الدول ضمن الاساليب السعرية فقد تعتمد الدولة في حماية منتجاتها الوطنية على تقديم المنح والاعانات للمنتجين بغرض تمكينهم من عرض السلعة للبيع باقل من نفقات انتاجها مما يؤدي الى انخفاض اسعار السلع المعروضة للبيع حتى تستطيع تلك السلع المنتجة محلياً ومنافسة السلع الاجنبية المستوردة من الخارج وان تعمل على تسهيل الطريق امام السلع المحلية للمناقشة في الخارج ايضاً وبهذا الصدد تقوم الدولة منح المنتجين اسعار مجزية للبيع في الداخل عن طريق الحماية الكمركية وعليه ان ماقدمتة الدولة من منح واعانات انما يتحدد بالنظر الى مقدار ما يصدر من السلع الى الخارج وبهذا تكون هذه الاجراءات الغرض منها تيسسير الامر على مصدرين تشجيعياً لهما على مزاولة نشاطهما في الاسواق العالمية وتدعيمة سواء من الناحية الكمركية (حجم الصادرات) ام نوع المنتجات والخدمات المتقدمة وعليهم يمكن القول ان نضام الاعانات يعد من وسائل غير مباشرة لتشجيع الصادرات لتقديم المساعدات النقدية او العينية للمصدرين لتشجيعهم على بيع السلع الوطنية في الاسواق الاجنبية باسعار معتدلة تضمن تعريفها والتغلب على منافسة المنتجات الاجنبية

وهناك نوعان من الاعانات-:

1- اعانات مباشرة

وهذه تتمثل في اداء مبلغ معين من النقود يحدد على اساس قيمي او على اساس نوعي تماماً كما في الرسم الكمركي .

. 2اعانات غير مباشرة

وهذه تتمثل بمنح المشروع عدداً من الامتيازات الغرض منها تحسين حالة المادية ومن امثلتها :

1- الاعفائات الضريبية ومنها الاستثناء من بعض الضرائب او رد ما دفع منها او اعفاء جزء من الارباح من الضرائب اذا استخدم في اغراض معينة هدفها زيادة انتاجية المشروع او تمييزه من حيث معدلات استهلاك الاصول .
2- التسهيلات الائتمانية سواء ما يتعلق منها بالقرض قصيرة الاجل ام طويلة الاجل وذلك بخفض اسعار الفائدة وزيادة حجم الاقتراض وتسهيلات في فترات الدفع.

WPS Office

3- تقديم بعض الخدمات التي تعود على مشروعات بالنفع ومثالة الاشتراك في الاسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك (مثل نقل البضائع - اقامة المباني - مصاريف سفر ودعاية) .

4- وعليه مهما كانت انواع الاعانات (مباشرة او غير مباشرة) فان الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الاسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها وذلك بسبب تخفيض الاسعار في الخارج .

WPS Office